

المؤتمر الوطني الأول لواقع الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية

٢٠١٤

ورقة عمل حول المتابعات للانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة

إعداد: المحامي موسى ابو دهيم

ليس من قبيل المصادفة وجود هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمارس مهامها وفقاً لما نصت عليه المعايير الدولية لحقوق الإنسان،، فقد جاءت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام ٢٠٠٦ بنص المادة ٣٣ الذي أشار إلى ضرورة قيام الدول الأطراف بإنشاء آليات محددة لتعزيز ورصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني. ومن ضمن هذه الآليات وجود مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. وللعلم فقد كان وجود الهيئة سابقاً للاتفاقية .

تقوم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بصفتها المؤسسة الوطنية وكذلك بصفتها ديوان المظالم بالتفويض الممنوح لها من خلال مرسوم الرئيس الراحل ياسر عرفات في العام ١٩٩٣ وكذلك من خلال نص المادة ٣١ من القانون الاساسي الفلسطيني، أحد أبرز مهامها تعزيز وحماية حقوق الانسان عبر صيانة ومراجعة التشريعات والسياسات الوطنية ومراقبة أداء مختلف أركان السلطة التنفيذية وأطراف العدالة.

تختص الهيئة بمتابعة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته في جميع المجالات التي يكفلها القانون الأساسي والتشريعات الوطنية أو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، سواء وقع الانتهاك من الجهات العامة أم شبه العامة، وسواء أكانت تلك الجهات مدنية أم أمنية. وتتابع الهيئة في هذا المجال أي شكوى تمس أيّاً من الحقوق المنصوص عليها في الباب الثاني من القانون الأساسي، المسمى باب الحقوق والحرريات العامة، الذي أشار إلى عدد من الحقوق التي من بينها دون حصر مثل قضايا التعيين والتوظيف التي لا تُتَبَع فيها الإجراءات القانونية السليمة، أو لا يراعى فيها مبدأ الإنصاف، وقضايا الفصل التعسفي من الوظيفة العامة وعدم حصول الموظفين على حقوقهم الوظيفية من ترقية وتثبيت ومستحقات مالية، وتقاعس السلطة التنفيذية عن توفير الخدمات في إطار الحق بالتعليم والسكن والصحة، والتمييز في تطبيق القانون لاعتبارات الجنس أو الدين أو العرق أو اللون أو الانتماء السياسي أو الإعاقة، أو التعسف في استعمال السلطة، والإخفاق في شرح قرار، أو التأخير في تنفيذه، أو التطبيق غير السليم للقانون، وعدم الامتثال لقرارات السلطة القضائية، والاعتداء على الحق بالحياة نتيجة استخدام القوة، أو الإهمال، والتقصير في محاسبة المخالفين للقانون، وغيرها من الانتهاكات.

والهيئة إذ تؤمن بأن حقوق الانسان شاملة مترابطة وغير قابلة للتجزئة أو للتصرف فقد أولت إهتماماً خاصاً بحقوق الفئات المهمشة ومن ضمنها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعملت على وضع الخطط الإستراتيجية نحو نهوض فعلي لحقوق هذه الفئة من المواطنين وذلك في سياق الدور الذي تضطلع به الهيئة والبرامج التي تنفذها كمرجعة التشريعات وتلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات ذات العلاقة كآلية من آليات التدخل والحماية. وكذلك تقييم المبادرات الوطنية

الهيئة وانطلاقاً من دورها واختصاصها الأصيل التي تتمتع به على المستويين الوطني والدولي وبصفتها مؤسسة وطنية لحقوق الانسان وديوان مظالم يختص بتلقي الشكاوى ومعالجة التظلمات والانتهاكات الواقعة على حقوق الانسان تقوم برصد قامت بإعداد ٥ تقارير هامة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني بالإضافة إلى عشرات المذكرات والرسائل التي وجهتها الى مجلس الوزراء وديوان الموظفين لحثهم لإعمال هذا الحق .

فقد أولت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان قضية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أهمية وأولوية كبيرة منذ تأسيسها في العام ١٩٩٣، غير أن خطة العمل الإستراتيجية الخاصة بالهيئة للسنوات الثلاث ٢٠١١-٢٠١٣، جعلت من قضية الأشخاص ذوي الإعاقة محور عملها، فللمرة الأولى باشرت الهيئة في تنفيذ تحقيق وطني شامل يتناول جميع مناحي الحياة الخاصة بهذه الفئة، ومدى تحقيق والالتزام المؤسسة الرسمية بالاضافة الى القطاع الخاص وقطاع المؤسسات الاهلية غير الحكومية بتوظيف وتشغيل نسبة الـ ٥% التي تنص عليها المادة ١٢ الفقرة

٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة التي تنص على أنه "على جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية استيعاب عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يقل عن ٥% من عدد العاملين بها يتناسب مع طبيعة العمل في تلك المؤسسات".

وفيما يتعلق بشكاوى الأشخاص ذوي الإعاقة فقد تلقت الهيئة خلال العام المنصرم ٢٠١٣ حوالي (٣٤٤) شكاوى مقابل (٢٧٦) شكاوى خلال العام ٢٠١٢ و (١٥٣) شكاوى خلال العام ٢٠١١ حول انتهاكات تعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة تركزت في معظمها حول الحق في العمل والتنافس النزيه في التوظيف وتوفير بيئة عمل مناسبة ولاتقة والحق في تقلد الوظائف العامة والحق في موازنة الأماكن العامة ومكانية الوصول مثل تهيئة الطرق والأرصفت والمرافق العامة وتوفير مواقف للمركبات وتهيئة وسائل النقل من الحقوق المرتبطة بالحق في الصحة والحق في الضمان الاجتماعي والحقوق الأخرى الواردة في قانون حقوق المعوقين والقانون الأساسي الفلسطيني.

فقد تلقت الهيئة خلال العام الجاري ٢٠١٤ وحتى بداية أيلول حوالي ١٩ شكاوى حول الحق في التعليم تضمنت هذه الشكاوى ادعاءات مثل عدم صفوف تعليميه مدمجه ضمن المدارس الحكوميه في جنين كما لا يوجد كادر مؤهل ومدرب للتعامل مع حالات الاعاقة و ٨ شكاوى حول الحق في الصحة مثل عدم توفير ادوية خاصة في صيدليات الحكومة، وعدم توفر العلاج اللازم لهم.

وترى الهيئة ضرورة التزام الجهات الرسمية بما نص عليه القانون في عمليات التوظيف وخصوصاً النسبة المقررة في القانون وهي ٥%، والبدء في عملية إدراج قضايا الإعاقة في السياسات العامة والعمل على تعديل التشريعات ومواءمتها مع المعايير الدولية .

التدخلات والمتابعات

الأحكام العامة في مجال الشكاوى والإجراءات التي تمارسها الهيئة

أقرت المواثيق الدولية وكذلك التشريعات الوطنية، بحق الإنسان في تقديم الشكاوى، باعتبار أن هذا الحق من الآليات الوطنية المهمة في حماية حقوق الإنسان على المستوى المحلي. وقد اعتمدت الهيئة بصفقتها ديواناً للمظالم تلقي الشكاوى كإحدى الوسائل الرقابية الفعالة لحماية حقوق الإنسان، باعتبارها أحد الأساليب المتاحة للأشخاص للدفاع عن حقوقهم، عندما تمس من الجهات العامة. وكذلك يعتبر توثيق الشكاوى، ودراستها، والتأكد من جديتها وصحتها، من الوسائل المهمة لمراقبة أداء الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية، وأعمال موظفيها، ومدى احترام التشريعات التي تطبقها، لضمان عدم وقوع خلل أو انتهاك أو انحراف من شأنه المساس بحقوق الإنسان. فالتعدد من الانتهاكات التي يمكن أن تكون محلاً للشكاوى قد تحدث إما لانعدام وسائل التواصل السليم بين الجهات العامة وبين الأشخاص، أو نتيجة الإهمال الذي تعاني منه الإدارات العامة، سواء بامتناع موظفيها عن القيام بواجباتهم وتقديم الخدمات أصلاً، أو التأخر في أدائها أو التمييز بين المستفيدين من خدمات الدولة، أو التعسف من قبل المسؤولين، أو المكلفين بإنفاذ القانون.

تقوم الهيئة وبعد تلقيها للشكاوى المتعلقة بانتهاكات لحقوق الانسان أو الإعتداء على الحريات العامة التي تقع في مناطق دولة فلسطين من قبل أجهزة ومؤسسات وهيئات السلطة التنفيذي بمتابعتها مع الجهة الرسمية التي وردت بشأنها الشكاوى، وذلك عن طريق إجراء التحريات، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة، ومتابعتها مع الجهات المعنية، والعمل على تسويتها وإزالة آثارها بالسرعة الممكنة. والهيئة تقوم بذلك من خلال القيام بعدة إجراءات تبدأ بالمتابعة الميدانية مع الجهة المنتهكة لمحاولة الحل، ثم بعد ذلك المخاطبة الخطية الأصلية، ثم بعد ذلك المخاطبة التذكيرية، وفي حال عدم تعاطي تلك الجهة، يتم اللجوء إلى مخاطبة الجهة الأعلى المسؤولة عن الجهة المشتكى عليها، كمرحلة أخيرة من مراحل المتابعة في هذا الصدد. للهيئة متى لاحظت أن الشكاوى تحتوي على مخالفة تشريعية، أو كانت السياسة المتبعة

من الجهة الرسمية ترقى إلى مستوى مخالفة المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فإنها تلجأ إلى عقد ورشات عمل أو إرسال مذكرات قانونية أو إعداد تقارير قانونية أو خاصة في هذا الشأن وتقوم بنشرها على الملأ.

وقد ترى الهيئة في بعض الأحيان، وقوع انتهاك أو انتهاكات خطيرة من وجهة نظرها، فتبادر إلى إعداد تقرير لتقصي الحقائق. أو استمرار أنماط الإتهامات دون وجود حلول جذرية ونوعية لها، فتقوم بعمل تحقيق وطني شامل، كما التحقيق الوطني الخاص بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق والذي تقوم الهيئة بتنفيذه والذي أطلقته الهيئة في عام ٢٠١١، وكثفت جهودها مع كافة الشركاء من مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات المتخصصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمؤسسات الرسمية الفلسطينية صاحبة الواجب، لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عموماً، وحقهم في العمل اللائق على وجه الخصوص، وإبراز الثغرات القانونية والتشريعية والإدارية والفجوات في البرامج والسياسات العامة التي تحول دون تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في العمل اللائق، ورفع التوصيات إلى صانع القرار والمشرع لاتخاذ ما يتوجب من إجراءات وتدابير إدارية، وبلورة السياسات والخطط التي تبعد العقبات أمام المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، واتخاذ التدابير الإيجابية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من ممارسة حقهم المكفول لهم وفق المعايير الدولية والتشريعات الوطنية.

وعلى الرغم من أن الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن الفلسطيني هي أضعاف الانتهاكات التي تتابعها الهيئة إلا أن هذه المتابعة تشكل مؤشراً على حالة ووضع حقوق الإنسان وحرياته في دولة فلسطين، فهي تشير إلى عدد الانتهاكات التي قامت الهيئة بمتابعتها، وتعطي مؤشراً حول أسباب هذه الانتهاكات وكيفية متابعتها وعلاجها.

لا تنتقد الهيئة في متابعة الشكاوى بقواعد إجرائية جامدة، وإنما تتبع آلية مرنة وواضحة وموضوعية، تحاول من خلالها تحقيق أفضل النتائج في معالجة الانتهاكات وصيانة حقوق المواطن، تمتاز هذه الآلية بالتوازن في تحديد الانتهاك وطريقة معالجتها، فيمكن متابعة كل منها حسب نوع الشكاوى والجهة المشتكى عليها من أجل تحقيق حقوق الانسان.

وانطلاقاً من دور الهيئة في التدخل بالحماية قامت بمراسلة ومخاطبة الجهات التي وردت ضدها هذه الكشاوى من أجل العمل على إيجاد الحلول والمعالجات.